محمد نادري العمري

الأبعاد السياسية ليقظة محكمة الجنايات الدولية

في الوقت الذي تزداد فيه الضغوط على رئيس الحكومة الإسرائيلية بنيامين نتنياهو على المسارين الداخلي والخارجي، والمتمثل في اتساع رقعة الاحتجاجات والتظاهرات المناهضة له من قبل أهالي الأسرى المتواجدين لدى فصائل المقاومة وأهالي جنود الاحتياط المطالبين بألّا يتحول أبناؤهم لـ«حجر نار» في حرب نتنياهو الشخصية، إلى جانب حراك المعارضة الساعية لاستثمار هذه التطورات لإسقاط حكومة نتنياهو اليمينية المتطرفة من خلال دعوتها لإجراء انتخابات مبكرة، بالتوازي مع ذلك فإنه للمرة الأولى يبدو أن الإدارة الأميركية باتت بحاجة لإيجاد حلول ولو كانت مؤقتة فيما يتعلق بالعدوان الإسرائيلي على قطاع غزة لاعتبارات داخلية تتعلق بالوضع الانتخابي للرئيس جو بايدن وتخفيف حجم الضغوط على إدارته داخلياً وخارجياً وبصورة خاصة بعد اتساع نطاق التظاهرات والحراك الطلابي في الجامعات الأميركية وغيرها من جامعات أوروبا وأستراليا، وهو ما دفع هذه الإدارة باتخاذ مواقف دبلوماسية وسياسية للضغط على نتنياهو وائتلافه اليميني تمثلت بداية في عدم استخدام حق النقض ضد مشروع القرار ٢٧٢٨ الذي تم تبنيه في نهاية آذار الماضي من قبل مجلس الأمن لوقف إطلاق النار في غزة خلال شهر رمضان المنصرم، تلى ذلك ضغوط واضحة للحد من التهور الإسرائيلي في الرد على الرد الإيراني بعد العدوان الإسرائيلي على مبنى القنصلية الإيرانية في العاصمة السورية دمشق، وصولاً لما بدأ يتردد في الأونة الأخيرة من تسارع الأنباء التي تفيد عن توجه المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية، كريم خان، لإصدار هذا الأسبوع أوامر باعتقال نتنياهو ووزير الدفاع، يوآف غالانت، ورئيس أركان الجيش الإسرائيلي، هرتسي هاليفي، إلا أن هذا الخبر الذي اتسع نطاق تداوله لم يكّن وليد الساعات السابقة، بل تعود نواته الأولى لأكثر من أسبوع حينما سارع نتنياهو لعقد عدة اجتماعات ضيقة جمعته مع خبراء قانونيين لمواجهة هذه الخطوة في حال حصولها وفق ما سربته صحيفة «معاريف» الإسرائيلية من مصادر مقربة من مكتب رئيس حكومة الكيان.

على أي حال، ما يستوقفنا هنا، سؤال واقعي يفرض نفسه، هل فعلاً أن المحكمة ومدعيها العام قد صحا ضميرهما فجأة بعد مرور سبعة أشهر من المجازر التي ارتكبتها قوات الاحتلال في غزة؟ ولماذا الآن؟ وأين الولايات المتحدة الأميركية من كل ذلك؟

للإجابة عن هذه الأسئلة لابد من التوقف عند عدة حقائق:

أولاً: إن كريم خان الذي بدأت ولايته بعد انتهاء ولاية سلفه فاتو بنسودة نهاية عام ٢٠٢٠، التي واجهت إجراءات وضغوط غربية كبيرة نتيجة تحديها للإرادة الأميركية بعد تحرك بنسودة لفتح تحقيقات حول ما شهدته أفغانستان من جرائم بعد عام ٢٠٠١، وبالتالي فإن كريم يختلف عن بنسودة في أنه أكثر مراضاة للدول الغربية، ولعل إصدار مذكرة توقيف ضد الرئيس الروسي فلاديمير بوتين في شباط ٢٠٢٣ هو خير دليل على ذلك، هذا من جانب، ومن جانب آخر فإن كريم ذاته لم يلحظ كل جرائم الكيان في غزة الذي شهرين تشرين الأول والثاني ٢٠٢٣، عندما زار الأراضي المحتلة وتبنى الرؤية الإسرائيلية– الأميركية في تشويه صورة الفصائل الفلسطينية التي أدارت عملية طوفان الأقصى، رغم أن شهري تشرين الأول والثاني من العام ٢٠٢٣ قامت خلالهما إسرائيل بأبشع الجرائم وخاصة ضد المشافي ومن بداخلها مخالفة بذلك ما نصت عليه المادة ١٨ من اتفاقية جنيف الرابعة ١٩٤٩، والبروتوكولات الملكملة لها لعام ١٩٧٧م.

ثانياً: إن هذه المحكمة لديها تاريخ حافل من الاستثمار السياسي منذ وضع نظام روما ودخوله حيز التنفيذ ٢٠٠٢، ولاسيما أنها تتحرك إما بطلب من مجلس الأمن أو بطلب من دولة موقعة على نظامها، ومن أبرز صور الاستثمار ما حصل من مقايضات غربية مع متهمين من قبل المحكمة بارتكاب جرائم إبادة أو جرائم حرب أو ضد الإنسانية، وكان آخرها تجميد اتهام الرئيس السوداني السابق عمر البشير بعد موافقته تقسيم السودان، كما أن تركيز عمل المحكمة بشكل كبير تركز ضد دول إفريقيا وشرق أوروبا، وهما ساحتان سعى الغرب للتوسع فيهما لتوسيع نفوذه والهيمنة على الموارد الاقتصادية ونهبها بالنسبة للأولى، ولتوسيع عمل حلف شمال الأطلسي «ناتو» واحتواء روسيا بالنسبة للثانية، ولتأكيد هذا الاستثمار السياسي، لابد من التوقف عند أن الولايات المتحدة التي وقعت على نظام روما ولم يصدق عليه الكونغرس قبل الانسحاب منها، تمتلك تأثيراً كبيراً على المحكمة من خلال الدول الحليفة لها مثل ألمانيا واليابان وفرنسا وبريطانيا وإيطاليا التي تعد من أكثر الدول الممولة لعمل المحكمة، كما أن قبول فلسطين رسمياً الانضمام إلى نظام روما الأساسي في كانون الثاني ٢٠١٥، لم يمنعها من إغلاق تحقيقها الابتدائي بالجرائم التي ارتكبتها قوات الاحتلال تجاه الشعب الفلسطيني وإرثه الجغرافي على مدى عقود لتعود لإغلاق هذا الملف عام ٢٠١٩ تحت الضغط الأميركي– الأوروبي الذي أدى في نهاية الأمر لاتخاذ تدابير وإجراءات ضد المدعية بنسودة ساهمت بإبعادها عن المحكمة.

ثالثاً: قد يكون ما تم تداوله من أنباء تضمنت التلويح بإصدار مذكرات توقيف بحق نتنياهو وغالنت وهاليفي أو حتى احتمال صدور مثل هذا القرار خلال الفترة القادمة، مجرد محاولة أميركية إما للضغط على نتنياهو للقبول بصفقة تبادل تمهد لوقف إطلاق نار في قطاع غزة تتضمن تحرير الأسرى بما فيهم الأسرى السبعة الذين يحملون الجنسية المزدوجة الإسرائيلية– الأميركية كي توظف إدارة بايدن ذلك لتحسين واقع شعبية مرشحها الديمقراطي وانخراطها بالاستحقاق الانتخابي من ناحية، ولتخفيف حجم الضغوط الداخلية والخارجية عليها وكان آخرها الحراك الطلابي، فلوحت الإدارة الأميركية بفرض عقوبات على كتيبة «نيتسح يهودا» مع تحرك مصري بموافقة من واشنطن لطرح مبادرة توقف اجتياح رفح، أو قد يكون الهدف من التلويح بإصدار قرار اعتقال أو إصداره بالفعل، هو توجه أميركي للتضييق على نتنياهو وائتلافه اليميني ودفع نتنياهو لتخفيف حدة المراوغة في تعاطيه مع إدارة بايدن، أو قد يكون توجه من قبل بايدن لإزاحة نتنياهو من الحكم، من خلال سعي إدارة البيت البيضاوي لتطويق كل خصوم بني غانتس المحتملين من نتنياهو وغالنت وهاليفي.

وفي تصريح لـ«الوطن» لفت حاج إبراهيم إلى اللقاء الذي أجراه مع رئيس جمهورية صربيا السكندر فوشيتش بحضور سفراء الدول الآسيوية، مبيناً أنه جرى خلال هذا اللقاء التأكيد على موقف سورية بدعم جمهورية صربيا في المحافل الدولية، وعلى وحدة واستقلال صربيا واعتبار كوسوفو جزءاً لا يتجزأ من الدولة الصربية، وهو الموقف الذي عبر عنه وزير الخارجية والمغتربين فيصل المقداد خلال الاتصال الذي جرى مؤخراً بينه وبين نظيره الصربي إيفيتسا داتشيتش الشهر الفائت.

وأشار السفير حاج محمد إلى أن مشروع القرار الذي قدمته البوسنة والهرسك وبطريقة مخالفة للأعراف الدستورية، بخصوص تخصيص يوم عالمي لضحايا مجزرة سريبرنيتسا، حيث يعتبر الجانب الصربي بأن هذا المشروع يعاقب الأمة الصربية كلها دون تحميل ما جرى لأشخاص محددين، كما أن مشروع القرار لا يخدم الاستقرار في البوسنة ومنطقة شرق البلقان، وهو سيفتح المجال لمشاريع مماثلة ويخلق سابقة في القانون الدولي، لأنه سيعترف عليه بتعويضات هذه المواضيع وأكدت بشكل واضح رفضها تسييس الجانب الصربي الذي لن تسهم في دعم الاستقرار، وبرأي وزير الأمن إيتمار بن غفير وزير المالية بتسلائيل سموتريتش في السلطة؟

كاتب سوري

بلينكن ادعى الضغط على الاحتلال لإدخال المساعدات

لازاريني: «أونروا» تسابق الزمن لمواجهة المجاعة

وزير الخارجية الأميركي يتحدث للصحافة أمام شاحنة مساعدات أردنية متجهة إلى غزة (أ ف ب)

أكد المفوض العام لوكالة الإغاثة وتشغيل لاجئي فلسطين «أونروا» فيليب لازاريني، أن الوكالة في سباق مع الزمن لمواجهة الجوع المتفشي والمجاعة التي تلوح في الأفق وخاصة في المناطق الشمالية من قطاع غزة، على حين أدعى وزير الخارجية الأميركي أنتوني بلينكن أن بلاده تضغط على إسرائيل لإدخال مساعدات إلى قطاع غزة تشمل مواد أساسية، وليس فقط مجرد غذاء.

موقف «اليوم السابع» المصري نقل عن لازاريني قوله أمس، إن هناك قلقاً هائلاً يسود غزة تحسباً لاحتمال وقوع هجوم عسكري من القوات الإسرائيلية في رفح جنوب القطاع، مؤكداً أن «أونروا» في سباق مع الزمن لمواجهة الجوع المتفشي والمجاعة التي تلوح في الأفق وخاصة في المناطق الشمالية من القطاع.

ونقل لازاريني عن العاملين بالمساعدات الإنسانية على الأرض في غزة، أن هناك شعوراً بأنه إذا لم يتم التوصل لاتفاق لوقف إطلاق النار، هذا الأسبوع، فإن الهجوم العسكري على رفح قد يحدث في أي وقت، مشيراً إلى أنه لم يطلب من الناس بعد إخلاء رفح، مشيراً إلى أن العاملين بالمساعدات على الأرض أبلغوه كذلك بأن هناك «حالة مستمرة من الصدمة» سائدة في غزة ما حدا بهم إلى وضع مصطلح جديد لوصف تلك الحالة وهو الاضطراب المستمر الناتج عن الصدمة الذي أصبح منتشراً في القطاع.

وعن الوضع في شمال غزة، أشار المسؤول الأممي إلى أن هناك مواد غذائية في السوق، لكن ذلك لا يعني إمكانية الحصول على الغذاء، بسبب عدم وجود أموال نقدية متداولة على الإطلاق في الجزء الشمالي من القطاع وشدد على ضرورة فعل المزيد، مشيراً إلى أنه رغم دخول الإمدادات خلال نيسان إلى غزة، لكن هذا لا يزال بعيداً عن أن يكون كافياً لتبديل الاتجاه السلبي الذي شهدناه.

في غضون ذلك، ادعى وزير الخارجية الأميركي أنتوني بلينكن، أن بلاده تضغط على إسرائيل لإدخال مساعدات إلى قطاع غزة تشمل مواد أساسيات، وليس فقط مجرد غذاء، حسبما ذكرت وكالة «الأناضول».

كلمة بلينكن جاء في تصريح مصور نُشر الأربعاء عبر حسابه بمنصة «إكس»، من إحدى نقاط عبور المساعدات مباشرة من الأردن إلى غزة براً، حيث بدت شاحنات المساعدات خلفه وعليها العلم الأردني.

وقال بلينكن مشيراً إلى شاحنات المساعدات في المكان: «ما ترونه هنا هو ما سيدخل غزة مباشرة من الأردن. نحن ندعم هذا الجهد مباشرة». وتكر أنه بهذه الطريقة «ستنقل المساعدات بشكل أكثر فعالية وكفاءة إلى غزة ومن يحتاجون إليها شمال القطاع».

وفيما أكد أن «الغذاء أمر بالغ الأهمية»، بيّن بلينكن أنه «ليس كافياً»، مشيراً إلى الحاجة إلى «نظام متكامل لا يزال مفقوداً في القطاع»، وقال: «نحن نضغط للتأكد من أن المساعدات تصل بالفعل إلى الناس بطريقة فعالة، وأنها تشمل أكثر من مجرد الغذاء».

وكالات

حزب الله يستهدف جنوداً إسرائيليين في محيط ثكنة «برانيت» ويدك «شتولا» و«المطلة»

المقاومة الإسلامية في لبنان خلال استهدافها منزلين في مستعمرة شتولا بالصواريخ الموجّهة وأسلحة إصابة مباشرة (عن الانترنت – أرشيف)

واصل حزب الله أمس، دك مستوطنات وانتشار جنود الاحتلال الإسرائيلي في ثكناتهم ومواقعهم المنتشرة على الحدود اللبنانية مع فلسطين المحتلة بنيران أسلحته الصاروخية والمدفعية، وسط إقرار الاحتلال بمواجهة قواته الجوية ووحداته العسكرية الأخرى صعوبة في ضرب عناصر الحزب المتخصصة في إطلاق الصواريخ المضادة للدروع.

وفي التفاصيل، نشر الإعلام الحربي في حزب الله في صفحته على موقع «تلغرام» بياناً قال فيه: «دعماً لشعبنا الفلسطيني الصامد في قطاع غزة وإسناداً لمقاومته الباسلة والشريفة، وردا على اعتداءات العدو الإسرائيلي على القرى الجنوبية الصامدة والمنازل المدنية، استهدف مجاهدو المقاومة الإسلامية عند الساعة ٥:٣٥ من بعد ظهر يوم الأربعاء ٠١-٠٥-٢٠٢٤، منزلين في مستعمرة شتولا بالصواريخ الموجّهة وأسلحة إصابة مباشرة».

من جهتها، ذكرت قناة «١٢» الإسرائيلية، أن منزلاً في مستوطنة «شتولا» بالجليل الغربي أصيب بصاروخ مضاد للدروع، حسبما ذكر الإعلام الحربي.

وقبل دقائق، أكد الإعلام الحربي في بيان مماثل نشره على موقعه في «تلغرام»، أن مقاتلي الحزب هاجموا مبنى في مستوطنة «المطلة» بالأسلحة المناسبة وأصابوه إصابة مباشرة.

وصباح أمس، استهدف مقاتلو الحزب انتشاراً لجنود الاحتلال في محيط ثكنة «برانيت»، بالأسلحة الصاروخية والقذائف المدفعية.

جاء ذلك، وسط تأكيد وسائل إعلام إسرائيلية إطلاق صافرات الإنذار في مستوطنة «المطلة»، في إصبع الجليل، حسب الإعلام الحربي الذي نقل عن مركز «زيف» الطبي الإسرائيلي في مدينة صفد بفلسطين المحتلة تأكيده استقباله أول من أمس (الثلاثاء) جريحين إسرائيليين بسبب إطلاق صاروخ مضاد للدروع من لبنان تجاه مستوطنة «راموت نفتالي».

وأول من أمس، ذكر موقع «حدشوت بزمان» الإسرائيلي، أن هناك إصابات في عملية إطلاق حزب الله لصاروخ مضاد للدروع تجاه آلية في «راموت نفتالي»، وذلك بعد أن أكد الإعلام الحربي في بيان، أن مقاتلي الحزب نصبوا كميناً محكماً ضد آلية عسكرية إسرائيلية عند مثلث بفاح– روموت نفتالي وعند وصولها إلى نقطة المكمن، استهدفها مقاتلو الحزب بالأسلحة الصاروخية الموجهة وأصابوها إصابة مباشرة.

إلى ذلك، ذكرت منظمة «١٧٠١» التابعة للاحتلال الإسرائيلي أمس حسب الإعلام الحربي، أن حزب الله أطلق خلال الشهر الماضي، ٥٧٤ صاروخاً وقذيفة، و١٠ صواريخ تقليدية، و٧٤ صاروخاً مضاداً للدروع، و٦١٦ طائرة مسيّرة، مدعية أنه نتج عن ذلك مقتل ٢ وإصابة ٣٢ (من دون أن تحدد إن كانوا جنوداً أم مستوطنين)!

من جانبها، أشارت قناة «١٢» الإسرائيلية، إلى أنه على الرغم من الاعتداءات العديدة التي تشنها قوات الاحتلال الإسرائيلي الجوية والوحدات الأخرى في هذا الاحتلال على قرى جنوب لبنان، فإنها تواجه صعوبة في ضرب عناصر حزب الله المتخصصة في إطلاق الصواريخ المضادة للدروع، حسب الإعلام الحربي الذي نقل عن القناة أيضاً قولها: «في الفيديو الذي نشره حزب الله يوم أمس (الثلاثاء)، يمكنك رؤية مدى قرب الخلية التي أطلقت الصواريخ من المنطقة الحدودية تجاه المطلة».

بالمقابل، نعى حزب الله أحد مقاتليه في بيان ارتقى شهيداً على خط المواجهة مع قوات الاحتلال الإسرائيلي في جنوب لبنان، حسب الإعلام الحربي، على حين تحدث موقع «النشرة» عن غارة شنتها الطيران الحربي الإسرائيلي استهدف خلالها منزلاً في بلدة طيرحرفا في جنوب لبنان، في حين أفادت «الوكالة الوطنية اللبنانية للإعلام» بأن دبابة للاحتلال الإسرائيلي من نوع «ميركافا» استهدفت منطقة تل النحاس بين برج الملوك وبلدة طرفيلا في جنوب لبنان.

وكالات

«المطارنة الموارنة»: نرفض إبقاء النازحين السوريين في لبنان

خوري: المشكلة عند الأوروبي والأميركي

المراجع الدولية» في إبقاء النازحين السوريّين على أرض لبنان، من دون الاهتمام لما يجره ذلك على لبنان من أخطار مصيرية تُهدّد كيانه ودولته، وتحوّله مرتعاً للفوضى وأصناف الانحرافات الأمنية والفساد المادّي والمعنوي».. ودعوا في بيانهم حكومة تصريف الأعمال، إلى «تحمل مسؤوليتها على صعيد تنفيذ ما توافقت عليه من إلزام للبلديات بضبط النزوح السوري كلٍّ في نطاقها، وعدم ترك الأمر عرضة للمتجاذبات السياسية والزعاماتية».

جاء ذلك، في حين حذّرت المديرة العامة للمنظمة الدولية للهجرة إيمي بوب في حديث لوكالة «أسوشيتد برس» الأميركية نقله الموقع الإلكتروني للفتاة «روسيا اليوم»، أمس، من أن عدد النازحين السوريين الذين يغادرون لبنان من المرجح أن يستمر في الارتفاع مع تقليص الجهات المانحة مساعداتها، وتزايد الضغوط على وصولهم إلى قبرص.

وأوضحت بوب، أن الحكومات تقطع التمويل الموجه للوكالات التي تعمل مع الأشخاص الفارين من سورية بسبب الحرب (الحرب الإرهابية التي شنت عليها) على مدار أكثر من ١٣ عاماً، وهو ما يجعل الأمور أسوأ»، مضيفة: «ما يشعرني بالقلق هو أننا سنرى أن الأمر أصبح أكثر صعوبة بالنسبة للسوريين في لبنان، بأمان في لبنان. وعندما لا يستطيع الناس العيش بأمان في مكان واحد، فإنهم يفعلون ما سيفعله كل إنسان، وهو التنقل الى المكان الذي يمكنهم الانتقال إليه».

ورداً على سؤال عن قطع المساعدات عن النازحين السوريين، قالت بوب: إن «عدد الصراعات تزايد، ولأن السكان السوريين نازحون حالياً منذ نحو ١٠ سنوات، ولأن الافتراضات تشير إلى أننا لا نستطيع تمويل السوريين، في حين أن لدينا أعداداً متزايدة لأشخاص من مناطق مختلفة من العالم».

وكالات

٣٣ شهيداً بأربع مجازر في اليوم ٢٠٨ للعدوان الإسرائيلي

الأمم المتحدة: أي هجوم على رفح مأساة وحرب غزة الأكثر فتكا بالصحفيين

العدوان الإسرائيلي على غزة الأكثر فتكاً بالصحفيين بعد استشهاد ١٤٠ صحفياً (عن الانترنت – أرشيف)

مع مواصلة الاحتلال الإسرائيلي عدوانه على قطاع غزة للیوم ٢٠٨، ارتفع عدد ضحايا الفلسطينيين إلى نحو ٣٤٦٠٠ شهيد إضافة إلى زهاء ٧٧٨٠٠ جريح حتى ساعة إعداد هذا الخبر مساء أمس، على حين حذرت الأمم المتحدة من أن الاجتياح العسكري الإسرائيلي لمدينة رفح سيكون «مأساة تفوق الوصف»، كما اعتبرت العدوان على غزة الأكثر فتكاً بالصحفيين بعد استشهاد ١٤٠ صحفياً.

وفي التفاصيل، أعلنت وزارة الصحة الفلسطينية في بيان لها أمس أوردته وكالة «سانا» أن الاحتلال الإسرائيلي ارتكب خلال الساعات الـ٢٤ الماضية ٤ مجازر في قطاع غزة وصل من ضحاياها إلى المستشفيات ٣٣ شهيداً، و٧٥ جريحاً، وقالت: إن عدد ضحايا عدوان الاحتلال المتواصل لليوم الـ٢٠٨ على القطاع ارتفع إلى ٣٤٥٦٨ شهيداً، و٧٧٧٥٦ جريحاً، بينما لا يزال عدد من الضحايا تحت الركام في الطرقات، ولا تستطيع طواقم الإسعاف والدفاع المدني الوصول إليهم.

وأول من أمس، أفاد الدفاع المدني في غزة بأن أكثر من ١٠ آلاف مفقود ما زالوا تحت الأنقاض، محذراً من أن استمرار تكدس الجثامين تحت الركام بما يتسبب بانتشار الأمراض والأوبئة، ولاسيما مع دخول فصل الصيف، ومطالباً الأمم المتحدة بالتدخل العاجل والضغط باتجاه السماح بإدخال المعدات الثقيلة اللازمة لتمكين طواقمه من إنقاذ حياة المصابين بفعل القصف المستشفى المعمداني في المدينة، وأوضحت أنه تم استشهاد ٣ شهداء و٤ جرحى بينهم أطفال عقب اجتياح إسرائيل مدينة رفح، كما أنه سيكون بمنزلة ضربة كارثية لوكالات المساعدات الإنسانية التي تكافح لتقديم الإغاثة رغم التضييق الإسرائيلي والقنابل غير المنفجرة ونقص الوقود، وقال: «نحن في سباق لدرء الجوع والموت، ونحن نخسر».

بموازاة ذلك، أعلنت مقررة الأمم المتحدة الخاصة المعنية بحرية الرأي والتعبير إيرين خان أن العدوان على غزة هو الأكثر فتكاً وخطورة للصحفيين، حيث وصل عدد من قُتل منهم أثناء عدوان قوات الاحتلال الإسرائيلي على غزة إلى نحو ١٤٠ في القطاع، وهو أعلى بكثير من أي رقم سجلته الأمم المتحدة في التاريخ الحديث أثناء النزاعات، ما يعكس بشكل ما العدد الكبير جداً من المدنيين الذين قُتلوا في هذا الصراع.

وأضافت خان، وفق مركز أنباء الأمم المتحدة: «هناك قتل وإفلات من العقاب وغياب لأي نوع من العدالة»، فضلاً عن ارتفاع حالات الاعتقال والترهيب وإغلاق الطرق وقمع تغطية الأخبار الانتقادية، مردفة بالقول: «تحدثت مع بعض الصحفيين الذين قالوا لي إنهم عندما يرتدون ستراتهم التي طبعت عليها كلمة صحافة، فإنهم يشعرون بالخطر أكثر مما عليه الحال عندما لا يرتدونها».

وكالات

محمد نادري العمري

الأبعاد السياسية ليقظة محكمة الجنايات الدولية

في الوقت الذي تزداد فيه الضغوط على رئيس الحكومة الإسرائيلية بنيامين نتنياهو على المسارين الداخلي والخارجي، والمتمثل في اتساع رقعة الاحتجاجات والتظاهرات المناهضة له من قبل أهالي الأسرى المتواجدين لدى فصائل المقاومة وأهالي جنود الاحتياط المطالبين بألّا يتحول أبناؤهم لـ«حجر نار» في حرب نتنياهو الشخصية، إلى جانب حراك المعارضة الساعية لاستثمار هذه التطورات لإسقاط حكومة نتنياهو اليمينية المتطرفة من خلال دعوتها لإجراء انتخابات مبكرة، بالتوازي مع ذلك فإنه للمرة الأولى يبدو أن الإدارة الأميركية باتت بحاجة لإيجاد حلول ولو كانت مؤقتة فيما يتعلق بالعدوان الإسرائيلي على قطاع غزة لاعتبارات داخلية تتعلق بالوضع الانتخابي للرئيس جو بايدن وتخفيف حجم الضغوط على إدارته داخلياً وخارجياً وبصورة خاصة بعد اتساع نطاق التظاهرات والحراك الطلابي في الجامعات الأميركية وغيرها من جامعات أوروبا وأستراليا، وهو ما دفع هذه الإدارة باتخاذ مواقف دبلوماسية وسياسية للضغط على نتنياهو وائتلافه اليميني تمثلت بداية في عدم استخدام حق النقض ضد مشروع القرار ٢٧٢٨ الذي تم تبنيه في نهاية آذار الماضي من قبل مجلس الأمن لوقف إطلاق النار في غزة خلال شهر رمضان المنصرم، تلى ذلك ضغوط واضحة للحد من التهور الإسرائيلي في الرد على الرد الإيراني بعد العدوان الإسرائيلي على مبنى القنصلية الإيرانية في العاصمة السورية دمشق، وصولاً لما بدأ يتردد في الأونة الأخيرة من تسارع الأنباء التي تفيد عن توجه المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية، كريم خان، لإصدار هذا الأسبوع أوامر باعتقال نتنياهو ووزير الدفاع، يوآف غالانت، ورئيس أركان الجيش الإسرائيلي، هرتسي هاليفي، إلا أن هذا الخبر الذي اتسع نطاق تداوله لم يكّن وليد الساعات السابقة، بل تعود نواته الأولى لأكثر من أسبوع حينما سارع نتنياهو لعقد عدة اجتماعات ضيقة جمعته مع خبراء قانونيين لمواجهة هذه الخطوة في حال حصولها وفق ما سربته صحيفة «معاريف» الإسرائيلية من مصادر مقربة من مكتب رئيس حكومة الكيان.

على أي حال، ما يستوقفنا هنا، سؤال واقعي يفرض نفسه، هل فعلاً أن المحكمة ومدعيها العام قد صحا ضميرهما فجأة بعد مرور سبعة أشهر من المجازر التي ارتكبتها قوات الاحتلال في غزة؟ ولماذا الآن؟ وأين الولايات المتحدة الأميركية من كل ذلك؟

للإجابة عن هذه الأسئلة لابد من التوقف عند عدة حقائق:

أولاً: إن كريم خان الذي بدأت ولايته بعد انتهاء ولاية سلفه فاتو بنسودة نهاية عام ٢٠٢٠، التي واجهت إجراءات وضغوط غربية كبيرة نتيجة تحديها للإرادة الأميركية بعد تحرك بنسودة لفتح تحقيقات حول ما شهدته أفغانستان من جرائم بعد عام ٢٠٠١، وبالتالي فإن كريم يختلف عن بنسودة في أنه أكثر مراضاة للدول الغربية، ولعل إصدار مذكرة توقيف ضد الرئيس الروسي فلاديمير بوتين في شباط ٢٠٢٣ هو خير دليل على ذلك، هذا من جانب، ومن جانب آخر فإن كريم ذاته لم يلحظ كل جرائم الكيان في غزة الذي شهرين تشرين الأول والثاني ٢٠٢٣، عندما زار الأراضي المحتلة وتبنى الرؤية الإسرائيلية– الأميركية في تشويه صورة الفصائل الفلسطينية التي أدارت عملية طوفان الأقصى، رغم أن شهري تشرين الأول والثاني من العام ٢٠٢٣ قامت خلالهما إسرائيل بأبشع الجرائم وخاصة ضد المشافي ومن بداخلها مخالفة بذلك ما نصت عليه المادة ١٨ من اتفاقية جنيف الرابعة ١٩٤٩، والبروتوكولات الملكملة لها لعام ١٩٧٧م.

ثانياً: إن هذه المحكمة لديها تاريخ حافل من الاستثمار السياسي منذ وضع نظام روما ودخوله حيز التنفيذ ٢٠٠٢، ولاسيما أنها تتحرك إما بطلب من مجلس الأمن أو بطلب من دولة موقعة على نظامها، ومن أبرز صور الاستثمار ما حصل من مقايضات غربية مع متهمين من قبل المحكمة بارتكاب جرائم إبادة أو جرائم حرب أو ضد الإنسانية، وكان آخرها تجميد اتهام الرئيس السوداني السابق عمر البشير بعد موافقته تقسيم السودان، كما أن تركيز عمل المحكمة بشكل كبير تركز ضد دول إفريقيا وشرق أوروبا، وهما ساحتان سعى الغرب للتوسع فيهما لتوسيع نفوذه والهيمنة على الموارد الاقتصادية ونهبها بالنسبة للأولى، ولتوسيع عمل حلف شمال الأطلسي «ناتو» واحتواء روسيا بالنسبة للثانية، ولتأكيد هذا الاستثمار السياسي، لابد من التوقف عند أن الولايات المتحدة التي وقعت على نظام روما ولم يصدق عليه الكونغرس قبل الانسحاب منها، تمتلك تأثيراً كبيراً على المحكمة من خلال الدول الحليفة لها مثل ألمانيا واليابان وفرنسا وبريطانيا وإيطاليا التي تعد من أكثر الدول الممولة لعمل المحكمة، كما أن قبول فلسطين رسمياً الانضمام إلى نظام روما الأساسي في كانون الثاني ٢٠١٥، لم يمنعها من إغلاق تحقيقها الابتدائي بالجرائم التي ارتكبتها قوات الاحتلال تجاه الشعب الفلسطيني وإرثه الجغرافي على مدى عقود لتعود لإغلاق هذا الملف عام ٢٠١٩ تحت الضغط الأميركي– الأوروبي الذي أدى في نهاية الأمر لاتخاذ تدابير وإجراءات ضد المدعية بنسودة ساهمت بإبعادها عن المحكمة.

ثالثاً: قد يكون ما تم تداوله من أنباء تضمنت التلويح بإصدار مذكرات توقيف بحق نتنياهو وغالنت وهاليفي أو حتى احتمال صدور مثل هذا القرار خلال الفترة القادمة، مجرد محاولة أميركية إما للضغط على نتنياهو للقبول بصفقة تبادل تمهد لوقف إطلاق نار في قطاع غزة تتضمن تحرير الأسرى بما فيهم الأسرى السبعة الذين يحملون الجنسية المزدوجة الإسرائيلية– الأميركية كي توظف إدارة بايدن ذلك لتحسين واقع شعبية مرشحها الديمقراطي وانخراطها بالاستحقاق الانتخابي من ناحية، ولتخفيف حجم الضغوط الداخلية والخارجية عليها وكان آخرها الحراك الطلابي،

وفد تجاري سوري يزور صربيا في ١٢ الجاري

حاج إبراهيم لـ«الوطن»: رغبة مشتركة لتطوير العلاقات

| سيلفا رزوق

سفير سورية في صربيا محمد حاج إبراهيم (عن الانترنت – أرشيف)

كشف سفير سورية في صربيا محمد حاج إبراهيم عن زيارة سيقوم بها وفد تجاري سوري إلى صربيا للبحث في سبل تعزيز التعاون بين البلدين، مشيراً إلى أن علاقات البلدين تاريخية وممتدة وهناك رغبة مشتركة في تطويرها.

وفي تصريح لـ«الوطن» لفت حاج إبراهيم إلى اللقاء الذي أجراه مع رئيس جمهورية صربيا السكندر فوشيتش بحضور سفراء الدول الآسيوية، مبيناً أنه جرى خلال هذا اللقاء التأكيد على موقف سورية بدعم جمهورية صربيا في المحافل الدولية، وعلى وحدة واستقلال صربيا واعتبار كوسوفو جزءاً لا يتجزأ من الدولة الصربية، وهو الموقف الذي عبر عنه وزير الخارجية والمغتربين فيصل المقداد خلال الاتصال الذي جرى مؤخراً بينه وبين نظيره الصربي إيفيتسا داتشيتش الشهر الفائت.

وأشار السفير حاج محمد إلى أن مشروع القرار الذي قدمته البوسنة والهرسك وبطريقة مخالفة للأعراف الدستورية، بخصوص تخصيص يوم عالمي لضحايا مجزرة سريبرنيتسا، حيث يعتبر الجانب الصربي بأن هذا المشروع يعاقب الأمة الصربية كلها دون تحميل ما جرى لأشخاص محددين، كما أن مشروع القرار لا يخدم الاستقرار في البوسنة ومنطقة شرق البلقان، وهو سيفتح المجال لمشاريع مماثلة ويخلق سابقة في القانون الدولي، لأنه سيعترف عليه بتعويضات هذه المواضيع وأكدت بشكل واضح رفضها تسييس المعارضة الذهاب لمحكمة العدل الدولية وغيرها من الخطوات التي لن تسهم في دعم الاستقرار، وبرأي الجانب الصربي فإن مشروع القرار ينبغي إلغاؤه والتصويت ضده.

وأضاف: «سورية وعلى لسان وزير الخارجية والمغتربين كانت أكدت بشكل واضح رفضها تسييس هذه المواضيع وأكدت أنها ستدعم صربيا، وهو ما نقلته للرئيس الصربي».

وكشف سفير سورية في صربيا عن زيارة سيقوم بها وفد من اتحاد غرف التجارة السورية إلى صربيا في الثاني عشر من الشهر الجاري، وذلك للاطلاع على فرص التعاون بين البلدين.

ولفت حاج إبراهيم إلى أن الوفد سيجري عدة اجتماعات مع غرف التجارة الصربية ووزارة الاقتصاد، كما سيقوم بجولات لعدد من المدن الصربية.

وبين أن هدف الزيارة وهي الأولى لوفد تجاري سورية، هو الاطلاع على فرص تعزيز التعاون بين البلدين، لافتاً إلى وجود اهتمام رسمي صربية بتعزيز وتطوير العلاقات مع سورية.

وقال: «صربيا تتحضر لاستضافة معرض «اكسبو ٢٠٢٧» وقد عبر الرئيس الصربي خلال لقائنا معه عن رغبة بلاده بالتعاون مع الدول الآسيوية».

وكان المقداد تلقى في التاسع عشر من نيسان الفائت اتصالاً هاتفياً من نظيره الصربي، بحثا خلاله تطورات الأوضاع في منطقتي الشرق الأوسط ووسط أوروبا، وأكد الوزيران استمرار التعاون بين البلدين في مختلف المجالات ذات الاهتمام المشترك، ومواصلة التنسيق في المحافل الدولية.

كما أعرب داتشيتش عن شكره وتقديره لما تقدمه سورية من دعم للقضايا العادلة لجمهورية صربيا في الأمم المتحدة، مؤكداً في الوقت نفسه دعم بلاده لسورية ولقضاياها.

وتعتبر سورية، كوسوفو جزءاً لا يتجزأ من صربيا وقد لعبت دوراً مهماً في هذا الإطار وخاصة في اليونيسكو عندما اعترضت على محاولات إعطاء كوسوفو صفة الدولة، وهو ما دفع بالعديد من الدول على إعلان رفضها لهذه المحاولات.

وترتبط سورية وصربيا بعلاقات تاريخية تعود لحقبة الأربعينيات، حيث كانت سورية من أوائل الدول التي اعترفت بيوغسلافيا عام ١٩٤٦ وكان البلدان شركاء في حركة عدم الانحياز كما أن مواقف البلدين تجاه بعضهما كانت ثابتة على الدوام.

أكدت في بيان أمام الأمم المتحدة ضرورة دعم «التعافي المبكر»

سورية: تحقيق التنمية يتطلب الرفع الفوري للإجراءات القسرية